



المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

<https://esalexu.journals.ekb.eg>

دورية علمية محكمة

المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

دور آليات الديمقراطية التشاركية في تمكين المواطنين: دراسة حالة البرازيل

د. وليد حسن رجب قاسم

مدرس العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

المخلص

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن دور آليات الديمقراطية التشاركية في تمكين المواطنين ومحددات هذا الدور من خلال التطبيق على دور الموازنة التشاركية كأحد آليات هذه الديمقراطية في تحقيق ذلك التمكين في البرازيل، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين حالتي بورتو أليغري وريو كلارو في البرازيل. وفي إطار هذه المقارنة تم تطبيق تصميم النظم الأكثر تشابهاً. وقد خلصت الدراسة في الإطار النظري إلى أن الموازنة التشاركية تلعب دوراً مهماً في تمكين المواطنين وذلك من خلال عدة آليات هي تعزيز مشاركة المواطنين وترسيخ رقابتهم على السلطة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وأشارت الدراسة إلى أن نجاح الموازنة التشاركية في تحقيق تمكين المواطنين يرتبط بعدة محددات هي الإرادة السياسية ودور المجتمع المدني والقواعد المنظمة للموازنة التشاركية. وانتهت الدراسة إلى نجاح الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين في مدينة بورتو أليغري وفشلها في تحقيق ذلك في مدينة ريو كلارو، وخلصت الدراسة إلى أن الإرادة السياسية والمجتمع المدني القوي والقواعد المنظمة للموازنة التشاركية ساهمت في نجاح الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين في بورتو أليغري، بينما أدى غياب الإرادة السياسية وضعف المجتمع المدني وقواعد الموازنة التشاركية المطبقة في ريو كلارو إلى فشل الموازنة التشاركية في تحقيق ذلك التمكين.

Abstract

This study aimed to analyzing the role of participatory democracy mechanisms in empowering citizens and the determinants of this role by applying the role of participatory budgeting as one of the mechanisms of this democracy in achieving citizen empowerment in Brazil. The study was based upon the comparative method in order to compare the cases of Porto Alegre and Rio Claro in Brazil. the most similar system design was applied. The study concluded in the theoretical framework that participatory budgeting plays an important role in empowering citizens through several mechanisms, which are enhancing participation of citizens and consolidating citizens' control over authority and achieving social justice.

The study indicated that the success of participatory budgeting in achieving citizen empowerment is dependent on several determinants which are Political will, the role of civil society, and the rules governing participatory budgeting. The study concluded that the political will, the strong civil society and the rules governing participatory budgeting contributed to the success of participatory budgeting in achieving the empowerment of citizens in Porto Alegre, while the absence of political will and the weakness of civil society and the rules of participatory budgeting applied in Rio Claro led to the failure of participatory budgeting in empowering citizens.

مقدمة

شهد تعريف الديمقراطية تطورًا كبيرًا وشهدت أنماطها تغييرًا عميقًا، فقد عرفت اليونان القديمة الديمقراطية في شكلها المباشر الذي قام على انتظام المواطنين في جمعيات لصنع القرارات السياسية، على الصعيد المعاصر ساد النمط الإجرائي أو التمثيلي أو النيابي والذي يتجسد في تعريف جوزيف شومبيتر للديمقراطية بأنها "مجموعة من الترتيبات المؤسسية للوصول للقرارات السياسية" (Møller and Skaaning, 2013, p. 31). ووفقًا لهذا التصور فإن المواطنين يختارون من ينوب عنهم أو يمثلهم في عملية صنع القرار السياسي، ومن هنا جاءت تسمية هذا النمط من الديمقراطية بالديمقراطية النيابية أو التمثيلية.

وفي نفس إطار الديمقراطية النيابية أو التمثيلية كان تصور روبرت دال للديمقراطية رغم أنه قدم تصورًا أكثر تفصيلاً وأوسع مدى مما قدمه جوزيف شومبيتر، ووفقًا لدال فإن هناك مجموعة من الخصائص المشتركة لنظم الحكم الديمقراطي هي المشاركة الفعالة والمساواة في التصويت والفهم المستنير والسيطرة على جدول الأعمال وتضمين البالغين (دال، 2000، ص 40).

وفي ظل ما ينطوي عليه النظام الديمقراطي من مضامين إيجابية دأبت دول العالم على وصف نظامها السياسي بالديمقراطي، وعلى الرغم من ذلك فقد وُجه للنظم الديمقراطية ولل فكرة الديمقراطية بشكل عام العديد من الانتقادات كما واجهت النظام الديمقراطية عدة تحديات، من ضمن أهم هذه التحديات تجاهل النظم الديمقراطية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية أو على حد وصف البعض تجاهلها لديمقراطية المساواة (Lindberg et al, 2014, Egalitarian Democracy

(pp. 159-169), إذ يرى العديد من الباحثين أن الديمقراطية الحقيقية لا يجب أن تتعلق فقط بالحقوق السياسية والحريات المدنية وإنما تشمل أيضًا التوزيع العادل للموارد في المجتمع Møller (and Skaaning, 2013, p. 34).

كذلك من ضمن أهم التحديات التي تواجه النمط النيابي للديمقراطية شعور المواطنين بانفصالهم عن عملية صنع القرار السياسي، إذ أن الشكل التمثيلي للديمقراطية يقصر دور المواطنين على اختيار المسؤولين في المؤسسات التشريعية والتنفيذية باعتبارهم ممثلين عنهم أو نواب لهم، دون تجاوز ذلك للانخراط في عملية صنع القرار بشكل مباشر. وفي ضوء هذا التحدي بدأ الحديث عن الديمقراطية التشاركية التي تتمثل في محاولة جعل المواطن فاعلاً أصيلاً وطرفاً رئيسياً في المخرجات والقرارات السياسية، وبما يترتب على ذلك من تمكين المواطنين.

ويعرف داجينيو Dagnino التمكين بأنه بناء مواطنين فاعلين اجتماعيًا قادرين على تحديد لأنفسهم ما يمكن اعتباره حقاً ومستعدين للكفاح من أجل الاعتراف بهذه الحقوق، وعلى ذلك يمكن تعريف التمكين بأنه تحول عقلية الأفراد من رفض كل ما هو سياسي والابتعاد عنه إلى شعور بالمسؤولية للنضال ضد الإقصاء الممنهج مع الاعتقاد بالقدرة على تحقيق ذلك، ووفق الكثير من علماء السياسة وبالاعتماد على المدخل الثقافي يعني التمكين الانتقال من العقلية الذاتية والضيقة إلى العقلية المشاركة (Nylen, 2003, pp. 28, 29).

ويعرف بعض الباحثين التمكين بأنه توسيع نطاق حرية الاختيار والفعل، وهو بالتالي يعني تعزيز سلطة الفرد ورقابته على الموارد والقرارات التي تؤثر على حياته، وكلما نجح الأفراد في الوصول لاختيار حقيقي، فإن ذلك يزيد من قدرتهم على التحكم في حياتهم ومستقبلهم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم التمكين ينطوي على أبعاد اجتماعية واقتصادية مهمة، إذ تتسم اختيارات المواطنين الأكثر فقراً بالمحدودية بسبب عدم امتلاكهم للموارد وعدم قدرتهم على التفاوض للوصول إلى شروط أفضل بصدد علاقتهم بالمؤسسات الرسمية (Narayan, 2002, p. 14).

ويمكن تحديد أربعة أبعاد للقول بحدوث التمكين الأول هو الوصول للمعلومات ويقصد بذلك تدفق المعلومات من الحكومة للمواطنين والعكس، والثاني هو الشمول والمشاركة والذي يشير إلى شمول الأفراد والجماعات التي تم تضمينها في عملية المشاركة، أما ثالث هذه الأبعاد فيتعلق بالمساءلة ويرتبط بقدرة المواطنين على محاسبة المسؤولين الحكوميين، ويتمثل رابع هذه الأبعاد في

قدرة التنظيم المحلي والذي يشير إلى قدرة الأفراد على العمل معًا وتنظيم أنفسهم وتعبئة الموارد لمعالجة المشكلات المشتركة بينهم (Narayan, 2002, p. 14). وبناء على ذلك يمكن القول إن مفهوم تمكين المواطنين يعني تعزيز قدرة المواطنين على المشاركة في المجتمع وترسيخ رقابتهم على السلطة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

مشكلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي هو: ما دور آليات الديمقراطية التشاركية في تمكين المواطنين عمومًا وفي دولة البرازيل على وجه الخصوص؟ وإلى أي مدى كان دور آلية الموازنة التشاركية فعالاً في هذا الصدد؟ وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي ثلاثة أسئلة فرعية الأول هو ما المقصود بالديمقراطية التشاركية وما هي أبرز آلياتها؟ والثاني ما دور الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين؟ والأخير ما محددات نجاح الموازنة التشاركية في تحقيق هذا التمكين؟. مع تطبيق التساؤلين الأخيرين على حالتي مدينتي بورتو أليغري وريو كلارو في البرازيل.

هدف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة الكشف عن دور آليات الديمقراطية التشاركية في تمكين المواطنين، من خلال التطبيق على دور الموازنة التشاركية في تحقيق هذا التمكين، كما تستهدف الدراسة الكشف عن محددات هذا الدور وذلك من خلال دراسة حالة للبرازيل وذلك في مدينتي بورتو أليغري وريو كلارو.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على أداة المقارنة للمقارنة بين حالتي مدينتي بورتو أليغري وريو كلارو بصدد مدى نجاح الموازنة التشاركية في كل منهما في تمكين المواطنين، والعوامل المؤثرة على هذا النجاح. كما تطبق الدراسة في إطار المقارنة بين هاتين الحالتين تصميم النظم الأكثر تشابهاً Most Similar Systems Design (MSSD) الذي يعتمد على مقارنة حالتين أو عدة حالات تتشابه في عدد كبير من الخصائص، بينما تختلف في عوامل معينة يتم الاعتماد عليها في تفسير التباين والمقارنة بين الحالات (Landman, 2003, pp. 27-28).

وبالنسبة لاختيار حالتي الدراسة فتم اختيار حالتين من البرازيل وذلك لأن البرازيل تعد الدولة الرائدة في العالم في تطبيق الموازنة التشاركية حيث تم تطبيق الموازنة التشاركية لأول مرة في مدينة بورتو أليغري ثم تبعتها عدة مدن برازيلية أخرى، أما حالتا الدراسة تحديداً فنتشابهان في أنهما ينتميان لنفس المجتمع وهو ما يعطي حد أدنى من التشابهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية، ورغم ذلك فإنهما تتباينان بصدد مدى نجاح الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين. ولقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت دور آليات الديمقراطية التشاركية، حيث تناول بعض هذه الدراسات التعريف بمجالس المواطنين (Fournier et al, 2011)، واستهدفت دراسات أخرى الكشف عن دور هيئات المحلفين الوطنية (Smith and Wales, 2006)، فضلاً عن ذلك حلل الكثير من الدراسات الموازنة التشاركية كألية من آليات الديمقراطية التشاركية (Cabannes, 2004)، وتناول بعضها تأثير الموازنة التشاركية على الإنفاق العام Calabrese (et al, 2020)، وحلل بعض الباحثين تأثيرها على إعادة توزيع الدخل (de Souza, 1998)، واستهدفت بعض الدراسات الكشف عن دور الموازنة التشاركية في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مثل الإنفاق على المستوى المحلي ووفيات الأطفال حديثي الولادة (Gonclaves, 2014)، وتعزيز شرعية الحكم (Swaner, 2017)، وتأثيرها على المشاركة والمساءلة (Wampler, 2007)، ولعل ما تتميز به هذه الدراسة عن كثير من الدراسات السابقة هو استهدافها الكشف عن دور الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين باعتبار ذلك التمكين يشمل مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فضلاً عن تناول محددات هذا الدور.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث يعرف أولها بالديمقراطية التشاركية وآلياتها المختلفة، بينما يتناول ثانيها دور الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين، ويحلل المبحث الثالث هذا الدور بالتطبيق على حالتي الدراسة.

المبحث الأول

التعريف بالديمقراطية التشاركية وآلياتها:

تعود جذور الديمقراطية التشاركية إلى دعوة أرنولد كوفمان لما أسماه السياسات التشاركية والتي تأثر فيها بأفكار جون ديوي ورايت ميلز وبول جودمان، إذ أشار كوفمان إلى فوائد السياسات التشاركية المتوقعة والتي تمثلها في المساهمة التي يمكنها تحقيقها لتطوير سلطة الفرد على المستويين الفكري والعملي. وقد تطورت أفكار كوفمان ليتم التعبير عنها من قبل النشطاء الديمقراطيين باعتبارها تمثل الديمقراطية التشاركية، وقدم أعضاء من منظمة طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي (Students for a Democratic Society (SDS) أولى الصياغات النظرية للديمقراطية التشاركية وذلك خلال مؤتمرهم في بورت هورون في ميتشجان عام 1964، ومنذ ذلك الحين بدأ الخطاب المتعلق بالديمقراطية التشاركية في الازدياد سواء على المستوى العملي أو الأكاديمي (Hilmer, 2010, p. 45).

ومنذ ستينيات القرن الماضي أصبح الخطاب التشاركي والآليات التشاركية في قلب عمليات صنع القرار في عدد من القطاعات في المجتمع وذلك في عدد من دول العالم في ظاهرة باتت تعرف بالاتجاه التشاركي والذي نشأ في الأساس كنقد للديمقراطية الليبرالية والنيابية مع الدعوة لإضفاء الطابع الديمقراطي على الممارسات السياسية وإعادة النظر بخصوص المجال العام، ولقد قامت الآليات التشاركية في الأساس كآلية لإيصال رؤى المواطنين والعمل على تأثيرها على عملية صنع القرار، كما تمثل في الوقت ذاته آلية لتمكين المواطنين ولجعل القادة المنتخبين مسؤولين ومساءلين بخصوص قراراتهم وسياساتهم (Bherer et al, 2016, p. 225).

وثنسب أولى المحاولات للتنظير للديمقراطية التشاركية من قبل عالم سياسة لكارول بوتمان وذلك في كتابها "المشاركة والمجتمع الديمقراطي"، حيث اعتمدت على الفكر السياسي لجان جاك روسو وجون ستيوارت ميل وأكدت على التناقض الموجود بين النظرية التشاركية مع النظريات النخبوية والتعددية للديمقراطية، وانتهت إلى أن المشاركة الفعلية التي تتيحها الديمقراطية التشاركية تعمل على تمكين المواطنين من تطوير ذاتهم (Hilmer, 2010, p. 45).

ويمكن تعريف الديمقراطية التشاركية بأنها عملية صنع القرار الجماعية التي تجمع بين عناصر من الديمقراطية المباشرة والنيابية، إذ يملك المواطنون السلطة لإقرار مقترحات السياسة في

حين يتولى السياسيون تطبيق هذه السياسات، كما يمكن للمواطنين الرقابة على أداء السياسيين من خلال المقارنة بين مقترحات المواطنين التي قدموها والسياسات التي تم تطبيقها بالفعل، وكلما زاد انخراط المواطنون في هذه العملية كلما زادت قدرتهم على التأثير على السياسات وتحديد الأولويات (Aragone` s, Sa´nchez-Page´ s, 2009, p. 65).

ويعرف بعض الباحثين الديمقراطية التشاركية بأنها تستهدف تعزيز مشاركة المواطنين النشطة في عملية الحكم من خلال آليات متعددة تشمل المناقشات المباشرة في منديات أصحاب المصلحة والاجتماعات العامة (Hayward, public meeting 1995, p. 217).

وتشير الديمقراطية التشاركية وفقاً لكلاديو بالديراشي إلى النظام السياسي الديمقراطي الذي يمكن من خلاله للمواطنين المشاركة بشكل مباشر في عملية صنع القرار السياسي، ويتوافق هذا التعريف مع ما أشار إليه بنجامين باربر من ضرورة تبني شكل أكثر تقدماً من الديمقراطية يقوم على الحكم الذاتي من قبل المواطنين بدون وسيط unmediated self-government by an engaged citizenry وذلك من خلال تعديل النمط النيابي للديمقراطية المعاصرة وتبني أطر مؤسسية تقوم على مشاركة المواطنين بشكل مباشر (Balderacchi, 2016, pp. 164-165).

ويرى أنصار الديمقراطية التشاركية أنها توفر للمواطنين القدرة على تحديد القرارات الجماعية، وعلى ذلك يفرقون بين المشاركة الجزئية partial participation التي توفر للمواطنين القدرة على التأثير على القرارات وبين المشاركة الكاملة full participation التي تقوم على إعطاء سلطة صنع القرار بالمساواة بين جميع أفراد المجتمع (Elstub, 2018, P. 189). وتقوم الديمقراطية التشاركية على وضع انخراط المواطنين المباشر في العملية السياسية في قلب النظام الديمقراطي وعلى أساس أن ذلك سيؤدي إلى إنتاج نظام حكم فعال وشرعي يتمتع برضا المحكومين (Dacombe & Parvin, 2021, P. 146).

ويمكن القول إن الديمقراطية التشاركية تقوم على ثلاث ركائز رئيسية الأولى أن تحسن النظام الديمقراطي سيتحقق مع إعادة بناء المواطنة وتوسيع نطاق الممارسة السياسية بحيث تتجاوز ممارسات الديمقراطية النيابية لتكون أكثر شمولاً، والثانية أن زيادة المشاركة ستؤدي إلى تقليل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وفي ضوء ذلك تتحقق الديمقراطية الجوهرية substantive democracy بدلاً من مجرد ممارسة الديمقراطية الرسمية formal democracy ،

والثالثة تتعلق بالوظيفة التعليمية للمشاركة السياسية فهي تعمل على تطوير القدرات الاجتماعية والسياسية للأفراد (Vitale, 2006, P. 750).

وبهذا تعمل الديمقراطية التشاركية على تعزيز مشاركة قطاعات المجتمع المهمشة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتساهبهم في عملية صنع القرار مع النخب، وتتجاوز الديمقراطية التشاركية مجرد التصويت لتشمل أن المواطنين يمارسون دوراً مركزياً في تحديد جدول الأعمال السياسي، وتتميز الديمقراطية التشاركية عن التصور النيابي للديمقراطية في موضوعين رئيسيين الأول أنها تتجاوز تجميع تفضيلات المواطنين في الانتخابات كألية لصنع القرار لينخرط المواطنون في إطار الديمقراطية التشاركية في عملية تعلم يمكن أن يغير من خلالها المواطنون تفضيلاتهم، أما الثاني فيتعلق بأن المشاركين في الديمقراطية التشاركية يمكن تغييرهم وهو ما يؤدي إلى توسيع نطاق المشاركين في العمليات التي تتضمنها الديمقراطية التشاركية (Marquetti et al, 2012, pp. 65-66).

ويمكن بناء على ما سبق تبني تعريف للديمقراطية التشاركية بأنها مجموعة من الآليات المؤسسية التي تستهدف انخراط المواطنين بشكل مباشر في عملية صنع القرار السياسي بهدف تمكينهم، وذلك من خلال قيامهم بتقديم مقترحات بخصوص السياسات العامة فضلاً عن قيامهم بالرقابة على أداء المسؤولين وذلك عبر المقارنة بين المقترحات التي قدموها والسياسات التي تم تنفيذها من قبل هؤلاء المسؤولين، وذلك على النقيض من الشكل النيابي للديمقراطية الذي يقوم على اختيار ممثلين أو نواب عن المواطنين.

ويختلف مفهوم الديمقراطية التشاركية بذلك عن مفهوم الديمقراطية شبه المباشرة، إذ تتصل الديمقراطية التشاركية في الأساس بصنع المواطنين للسياسات العامة ومحاولتهم التأثير عليها ومراقبة تنفيذها، أما الديمقراطية شبه المباشرة فترتبط بآليات معينة مثل الاستفتاء الشعبي والاقتراح الشعبي والاعتراض الشعبي وعزل المسؤولين المنتخبين، كذلك فالديمقراطية التشاركية تقوم على مشاركة عدد قليل من المواطنين يكون ممثلاً لكافة قطاعات وفئات المجتمع، في حين يكون لكل المواطنين الحق في المشاركة في آليات الديمقراطية شبه المباشرة. كما يتميز مفهوم الديمقراطية التشاركية عن مفهوم المشاركة السياسية، إذ يتضمن الأخير كل أشكال وانماط التأثير على عملية

صنع القرار بما يشمل ذلك من الترشح في الانتخابات وتولي المناصب السياسية والانضمام للأحزاب السياسية وغيرها، بينما يقتصر مفهوم الديمقراطية التشاركية على عدد معين من الآليات. ولقد تعددت آليات الديمقراطية التشاركية، وشهد العديد من دول العالم تطبيق هذه الآليات مثل الموازنة التشاركية participatory budgeting ومجالس المواطنين Citizens' Assemblies، وهيئات المحلفين المواطنين citizens' juries والمداولات أو المشاورات العامة public deliberations، والحلقات النقاشية Citizens' Panels، ومؤتمرات التوافق Consensus conference، ونعرض هنا لثلاثة من أهم هذه الآليات وهي وهيئات المحلفين المواطنين ومجالس المواطنين والموازنة التشاركية.

1- هيئات المحلفين الوطنية

تعد هيئات المحلفين الوطنية آلية تقوم على تشاور مجموعة من المواطنين الذين يتم اختيارهم بشكل عشوائي في قضية معينة سواء أعلق ذلك باقتراح سياسة معينة، أو اختيار بدائل مختلفة لتنفيذ سياسات، ويتم ذلك في عدد محدد من الأيام ويُعرض على المواطنين المشاركين معلومات حيث يتعرض المشاركون لمعلومات عن قضية معينة كما يستمعون لوجهات نظر مختلفة من جانب خبراء (Smith and Wales, 1999, p. 296).

ويمكن القول بوجود تشابهات بين هيئات المحلفين الجنائية criminal-court juries المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وبين هيئات المحلفين الوطنية، إلا إنه يوجد عدد من جوانب الاختلاف بينهما من أهمها أن هيئات المحلفين الوطنية لا تقوم بإصدار أحكام تتعلق بقضايا جنائية، وإنما تتصل بقضايا السياسة policy issues، كذلك فإن هيئات المحلفين الوطنية لا تنتهي إلى اختيار بسيط كالانتهاء إلى أن المتهم مذنب أو غير مذنب - وذلك كما هي الحال في هيئات المحلفين التقليدية - وإنما تنتهي إلى مجموعة من التوصيات بخصوص سياسة معينة (Huitema et al, 2010).

وبالنسبة للمواطنين المشاركين في هيئات المحلفين الوطنية فإنه يتم اختيارهم بشكل عشوائي مع مراعاة تمثيل المجتمع استنادًا إلى عدة معايير وهي التوزيع الديموغرافي، والانتماء العرقي، والسن والنوع، وذلك بهدف أن تعبر مواقف المشاركين عن كافة قطاعات المجتمع، ويقوم المشاركون بحضور جلسات استماع يتم من خلالها تزويدهم بكافة المعلومات اللازمة عن القضية

المطروحة للنقاش، وتستمر هذه الجلسات لعدة أيام، ويجب أن تعكس المعلومات التي يتلقاها المشاركون العديد من وجهات النظر (Crosby, 1999, p. 406).

ويمكن للمواطنين المشاركين طلب معلومات إضافية من قبل الخبراء، وبعد عدة جولات من التشاور فيما بينهم يصل المواطنون المشاركون لقرار معين أو يقدمون توصيات معينة في صورة تقرير يطلق عليه تقرير المواطنين، وفي أعقاب ذلك تقوم المؤسسة الراعية لهذه العملية (سواء أكانت جهاز حكومي أو إدارة محلية) بالرد على هذا التقرير سواء من خلال تنفيذ توصيات هذا التقرير أو رفض تنفيذها، ولكن مع ضرورة تفسير هذا الرفض (Smith and Wales, 1999, p. 269).

وتتباين الحالات المختلفة فيما يتعلق بمدى إلزامية هذه التوصيات، ففي حالات معينة من الممكن أن تقوم هيئات المحلفين الوطنية بإصدار توصيات ذات طبيعة ملزمة، ولكن في أغلب الحالات تقوم الهيئات الحكومية بأخذ التوصيات التي قامت بإصدارها هيئات المحلفين الوطنية في الاعتبار لكن دون الالتزام بتنفيذها (Huitema et al, 2010).

وتعود جذور ظهور هيئات المحلفين الوطنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن العشرين إذ أطلقها في معهد جيفرسون "تيد كروسبي"، وقدمها "بيتر داينيل" الأستاذ بالمعهد البحثي لمشاركة المواطنين في جامعة فوبرتال بألمانيا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الهيئات عرفت باسم خلايا التخطيط في ألمانيا (Smith and Wales, 2006, pp. 163, 164).

وقد شهد العديد من دول العالم تطبيق هيئات المحلفين الوطنية ففي ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية من الممكن أن يجتمع عدد من المواطنين الذين يتم اختيارهم عشوائياً للتشاور بخصوص قضايا مثل السياسات الصحية والزراعية، ومن الممكن أن يزيد عدد المواطنين المشاركين في حالات أخرى كما حدث في الدنمارك للتداول بخصوص الانضمام لليورو، أو مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية للتداول بخصوص قضايا السياسة الخارجية (Cohen and Archon, 2004, p. 29).

وتساهم هيئات المحلفين الوطنية في الوصول لعدد من الفوائد، إذ توفر هذه الهيئات فرصة للمواطنين لتعديل قناعاتهم وتغيير أفكارهم من خلال التشاور، فضلاً عن ذلك فهي تعد مصدرًا مهمًا للمعرفة والتعلم، وإذا كانت استطلاعات الرأي تمثل آلية يقوم من خلالها المواطنون بالتعبير عن آرائهم الفردية، فإن هيئات المحلفين الوطنية تمثل وجهة نظر جماعية وهو ما يوفر

لها الفرصة للاهتمام بقضايا مجتمعية تشغل قطاعات كبيرة من المواطنين (Ward et al, 2003, p. 284).

وتختلف هيئات المحلفين الوطنية كذلك عن آليات الديمقراطية التمثيلية، إذ تؤكد على تجميع تقاضيات المواطنين من خلال التشاور والتداول، أما الديمقراطية التمثيلية فتقوم بتجميع تقاضيات مسبقة من خلال التصويت، ويعمل ذلك على زيادة معدلات مشاركة المواطنين. كما تساهم هذه الهيئات في تشجيع التعلم المجتمعي، إذ يتم العمل على تبسيط الحقائق المعقدة من خلال التفاعل، كما تعمل على توسيع أفق المواطنين ثقافياً، كذلك فقد تعمل الإجراءات المتضمنة في هذه الهيئات على منح الشرعية للقرارات التي يتم اتخاذها والتوصيات التي يتم تبنيها وذلك من خلال تضمين المواطنين البسطاء في عملية صناعة القرار (Ward et al, 2003, pp. 284, 285).

2- مجالس المواطنين Citizens' Assemblies

تعد مجالس المواطنين مؤسسات متميزة عن الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث يتم اختيار عدد من المواطنين بشكل عشوائي للتشاور بشأن تشريع معين أو سياسة معينة، ومن أظهر تجارب مجالس المواطنين التجربة التي تبنتها كل من مقاطعتي "أونتاريو" و "بريتيش كولومبيا" في كندا، والتجربة التي تم تبنيها في هولندا ومن الملاحظ أن الثلاث حالات كانت بشأن إصلاح النظام الانتخابي (Pal, 2012, p. 260).

ويمكن القول بتشابه هيئات المحلفين الوطنية مع مجالس المواطنين في جوانب عدة يتمثل أولها في دعم كلتا الآليتين من قبل هيئة حكومية بهدف التداول بشأن قضية معينة، إلى جانب ذلك يُختار المشاركون في كلتا الآليتين بشكل عشوائي بهدف القضاء على أي استبعاد ممنهج لأي قطاع من قطاعات المجتمع، كذلك يُزود المشاركون بالمعلومات، ويمكنهم أن يوجهوا أسئلة للخبراء بشأن موضوعات معينة يتم طرحها للنقاش، وفي نهاية النقاش يقوم المواطنون المشاركون بإعداد تقرير بالتوصيات بشأن القضية التي تم التشاور بشأنها (Pateman, 2012, p. 8).

وعلى الرغم من وجود هذه التشابهات، يوجد عدد من الاختلافات بين مجالس المواطنين وهيئات المحلفين الوطنية، أهمها أن مجالس المواطنين تضم عدد كبير من المواطنين إذ وصل عدد المشاركين في بريتيش كولومبيا إلى 160، في حين كان هذا العدد في أونتاريو 103 بينما

تضم هيئات المحلفين الوطنية عدد أقل من المشاركين يتراوح بين 12 و24، إلى جانب ذلك تتسم مجالس المواطنين ببقائها مدة أطول عند مقارنتها بهيئات المحلفين الوطنية (Pateman, 2012, p. 8).

وقد شهدت مقاطعة "بريتيش كولومبيا" أول تطبيق لمجالس المواطنين، إذ تم إنشاء المجلس فيها من قبل الحكومة بدعم كامل من البرلمان، إذ أنيط بالمجلس إصلاح النظام الانتخابي للمقاطعة مع تقديم اقتراح لنظام انتخابي بديل، وقد تكون المجلس من 160 مواطنًا تم اختيارهم بطريقة عشوائية مع العمل على تمثيل السكان الأصليين والمرأة وخلال ما يقارب العام بدأ المواطنون في الانخراط في التعلم والتداول بشأن إصلاح وتعديل النظام الانتخابي، ثم بدأوا في حضور جلسات استماع لمواطنين وجماعات المصالح المختلفة، وفي النهاية دخل المواطنون المشاركون في نقاش حول مختلف النظم الانتخابية، ثم انتهوا إلى أنه يجب تعديل النظام الانتخابي وتبني نظام الصوت الفردي المتحول (STV)، وفي نهاية العملية نشر المجلس تقريره بعنوان Making Every Vote Count والذي ضم أنشطة المجلس وتوصياته بخصوص إصلاح النظام الانتخابي (Smith, 2009, p. 77).

وأنشأت الحكومة في مقاطعة "أونتاريو" بكندا مجلسًا للمواطنين في الفترة من سبتمبر 2006 حتى أبريل 2007 حول النظام الانتخابي، ويتشابه هذا المجلس مع مجلس مقاطعة "بريتيش كولومبيا" وتكون من 103 أعضاء تم اختيارهم بشكل عشوائي مع الحرص على تمثيل كافة الأعمار والمناطق والمرأة فضلاً عن تمثيل السكان الأصليين، وفي تقريره النهائي المعنون One Ballot, Two Votes، أوصى المشاركون بتعديل النظام الانتخابي وتبني نظام انتخابي مختلط. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في المجلسين الذين تم إنشاؤهما في مقاطعتي "أونتاريو" و"بريتيش كولومبيا"، دعا المشاركون لإجراء استفتاء لاستفتاء المواطنين بشأن إصلاح النظام الانتخابي، ولكن جاءت نتيجة الاستفتاء في كلتا الحالتين بالرفض (Smith, 2009, p. 77, 78).

وشهدت هولندا تطبيق ثلاثة التجارب بخصوص مجالس المواطنين وُسمي هذا المجلس بالنظام الانتخابي للمنتدى المدني، وذلك خلال الفترة من مارس حتى نوفمبر من عام 2006، وأنيط بهذا المجلس تعديل واقتراح توصيات بشأن المجلس الثاني من مجالس البرلمان الهولندي، وقد تم اختيار المشاركين بشكل عشوائي كما هي الحال بالنسبة لتجربتي مقاطعتي "أونتاريو" و"بريتيش

كولومبيا" في كندا، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى اختلاف مجالس المواطنين في كندا عنها في هولندا، حيث جاء مجلس المواطنين في هولندا على المستوى الوطني بينما كان تطبيق هذه المجالس في كندا محلياً، كذلك فلم ينتج عن مجلس المواطنين في هولندا إجراء استفتاء، وإنما اقتصر الأمر على تقديم توصيات، حيث أيد هذا المجلس في هولندا الاستمرار في تطبيق نظم التمثيل النسبي (Smith, 2009, p. 79).

وتتكون مجالس المواطنين تنظيمياً من هيئتين أساسيتين الأولى هي رئيس المجلس، ويختلف أسلوب اختيار رئيس المجلس من حالة لأخرى، إذ من الممكن أن يتم اختيار رئيس المجلس من قبل الحكومة ثم تقوم لجنة تشريعية بالتصديق على هذا الاختيار، وفي النهاية يتم التصديق على تعيين الرئيس من خلال البرلمان، كما هي الحال في مقاطعة "بريتيش كولومبيا" الكندية، أما في كل من مقاطعة "أونتاريو" الكندية وهولندا فقد تم تطبيق آليات قانونية مختلفة لتعيين رئيس المجلس (Fournier et al, 2011, p. 29).

وتتمثل الهيئة التنظيمية الثانية الأخرى في الهيئة البحثية، حيث يتواصل المدير الأكاديمي بشكل منتظم مع أعضاء مجلس المواطنين بشأن أسئلة جوهرية تتصل بالموضوع المطروح، وفي الحالات الثلاث السابقة فإن توفير المعرفة بخصوص النظم الانتخابية يتطلب وجود خبراء في هذه النظم، وفي كل الحالات يجب ألا يعبر الخبراء الذين تتم الاستعانة بهم عن آرائهم أو تقضياتهم الشخصية، فعلى سبيل المثال في الحالات السابق الحديث عنها يجب على الخبير ألا يعبر عن تقضيله لنظام انتخابي ما (Fournier et al, 2011, p. 30).

ويتضمن عمل مجالس المواطنين عدد من المراحل الأولى هي مرحلة اختيار المشاركين، والثانية هي مرحلة التعلم، والثالثة هي مرحلة التشاور، والأخيرة هي مرحلة المداولة واتخاذ القرار (Fournier et al, 2011, pp. 31-46). وتبدأ مرحلة الاختيار بتصميم هذه المجالس مع العمل على ضمان البعد التمثيلي الذي يضفي شرعية عليها، وقد اعتمدت التجارب المختلفة التي تم فيها تطبيق مجالس المواطنين على السجلات الحكومية الرسمية للوصول إلى أسماء بعض المواطنين بشكل عشوائي وإرسال خطابات دعوة لهم لكي يشاركوا في هذه المجالس (Fournier et al, 2011, p. 31).

وبعد إرسال خطابات للمواطنين يتم دعوتهم لمقابلات لكي يتم الاختيار بين المواطنين المتقدمين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن غالبية المواطنين الذين تتم دعوتهم لم يكن لديهم اهتمام، أو أن ظروفهم لم تتح مشاركتهم وبالتالي لم يقبل هؤلاء الدعوة، أما الأفراد الذين قبلوا الدعوة فيتم تعريفهم بالالتزامات المتوقع قيامهم بها من عضوية مجالس المواطنين، ويتكون المجلس من خلال إجراء قرعة بين هؤلاء المواطنين (Fournier et al, 2011, pp. 32, 33).

أما في مرحلة التعلم، فيقوم رئيس المجلس باستدعاء أعضاء مجلس المواطنين لتحديد مدى احتياجاتهم المعرفية لتبنيها، كما يتم توزيع دليل على أعضاء المجلس لتتقيفهم بشأن العملية التي تتم داخل المجلس، فضلاً عن تكاليف هذه العملية، كما يقوم المجلس بتوفير كتب وأدلة لقراءتها، ففي مقاطعة "أونتاريو"، تم توزيع مواد معرفية على أعضاء المجلس وقد تراوحت هذه المواد بين معلومات عن النظامين الحزبي والبرلماني في "أونتاريو" ومعلومات أكثر عمقاً عن النظم الانتخابية (Rose, 2009, p. 11).

وتتعدد الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق التعلم، إذ يمكن استخدام المحاضرات والمحاكاة وجلسات المجموعات الصغيرة، فعلى سبيل المثال في مقاطعة "أونتاريو" الكندية تم استخدام المحاكاة، إذ قام أعضاء المجلس بالإدلاء بأصواتهم في انتخابات شكلية وفق نظم انتخابية متعددة وذلك بهدف توفير المعرفة لأعضاء المجلس بشكل ورقة الاقتراع في النظم الانتخابية المختلفة وآليات عمل هذه النظم (Rose, 2009, pp. 11, 12).

وفي مرحلة التشاور يدعو أعضاء المجلس المواطنين ليشتركوا الرؤى ووجهات النظر وتوجد عدة آليات لتحقيق التشاور، إذ من الممكن ان يتم من خلال المقابلات التشاورية أو من خلال تقديم عريضة (Rose, 2009, pp. 13).

أما المرحلة الأخيرة فتقوم على التباحث والتداول بخصوص المعايير التي يتم من خلالها اختيار بديل من بين البدائل المختلفة، وفي النهاية يتم الوصول للقرار النهائي وفقاً للأغلبية المطلقة، على سبيل المثال في مقاطعة "أونتاريو" الكندية ناقش أعضاء مجلس المواطنين المعايير المختلفة التي يجب توافرها في النظام الانتخابي، ثم تم تقييم النظم الانتخابية المختلفة وفقاً لقدرتها على تحقيق هذه المعايير، وفي النهاية يقوم المشاركون بتقييم كافة البدائل ثم يتم التوصل لتوصية بخصوص إصلاح النظام الانتخابي (Fournier et al, 2011, p. 43).

3- الموازنة التشاركية participatory budgeting

تمثل الموازنة التشاركية واحدة من أبرز آليات الديمقراطية التشاركية، وظهر أول تطبيق لها منذ أكثر من أربعين عامًا في البرازيل في مدينة "بورتو أليجري" وقد تم تبني الموازنة التشاركية، في حوالي 1500 مدينة حول العالم، ويمكن تعريفها بأنها عملية ديمقراطية يقوم من خلالها أعضاء مجتمع معين بشكل مباشر بتحديد كيفية إنفاق مخصصات الموازنة العامة (Miller et al, 2017, p. 2). ويعرف البنك الدولي الموازنة التشاركية بأنها عملية يعرض من خلالها المواطنون مطالبهم ويقومون بتحديد أولوياتهم ويعملون على التأثير على مخصصات الميزانية التي تصنعها البلديات من خلال النقاشات (World Bank, 2003).

وبناءً على ما سبق تمكن الموازنة التشاركية مواطنين غير منتخبين من المشاركة في تخصيص الأموال العامة، ويتطلب تطبيق الموازنة التشاركية وجود عدد من المبادئ أولها هو مناقشة البعد المتعلق بالموازنة إذ تتصل الموازنة التشاركية بمعالجة مشكلة ندرة الموارد، أما ثاني هذه المبادئ فيتعلق بالبعد المحلي إذ تتم مشاركة المواطنين على المستوى المحلي، ويتصل ثالث هذه المبادئ بأنها عملية تتسم بالتكرار *repeated process* ويقصد بذلك أنه يجب تكرار الاجتماعات الخاصة بالموازنة التشاركية وبالتالي فإن مجرد عقد اجتماع وحيد أو الدخول في نقاش واحد بخصوص الموازنة لا يعني تطبيق الموازنة التشاركية، ويتعلق رابع هذه المبادئ بضرورة أن تتضمن هذه العملية نمطاً من المشاورات العامة *public deliberation*، أما آخر هذه المبادئ فيرتبط بضرورة وجود نمط من أنماط المساءلة *accountability* تتضمنه الموازنة التشاركية (Sintomer et al, 2008, p. 168).

ويمكن التمييز بين عدة مراحل مر بها تطور الموازنة التشاركية، المرحلة الأولى منها والتي يُؤرخ لها في الفترة بين عامي 1989 و1997 وقد اتسمت هذه المرحلة بابتداع أنماط مستحدثة لإدارة الموارد العامة، أما المرحلة الثانية التي امتدت من عام 1997 حتى عام 2000 فقد شهدت تبني 130 بلدية برازيلية للموازنة التشاركية، وتبدأ المرحلة الأخيرة من هذه المراحل من عام 2000 وقد اتسمت هذه المرحلة بتبني هذه الموازنة في عدة مناطق حول العالم، إذ تم تبني الموازنة التشاركية في عدة مدن في أمريكا الجنوبية وأوروبا (Cabannes, 2004, p. 29).

وتمر الموازنة التشاركية بعدة إجراءات تتباين باختلاف السياق الذي يتم تبنيها فيه، إلا أنه يمكن القول إن هناك عدة خطوات يشملها تطبيق الموازنة التشاركية، إذ يتم في البداية تقسيم البلديات المختلفة إلى عدة مناطق وذلك لتسهيل عقد الاجتماعات، ثم تُعقد اجتماعات لمناقشة كل أبعاد الموازنة، وبعد ذلك يتم تأسيس مؤشر جودة الحياة والذي يستخدم كأساس لتوزيع الموارد، إذ يتم تخصيص نسبة أكبر من الموارد للمناطق الأكثر فقرًا والأقل تطورًا في البنية التحتية، ثم يتم عقد مشاورات ومفاوضات بين المواطنين المشاركين، وبين الحكومة والمواطنين المشاركين بشأن تخصيص الموارد، كما تُخصص زيارات لبعض المواطنين المشاركين في مواقع المشروعات المقترحة، وفي النهاية يقوم المواطنون بالتصويت على المشروعات النهائية (Wampler, 2007, p. 53)، وفي أعقاب ذلك تقوم المناطق المختلفة بانتخاب ممثلين عنها وذلك لانتخاب مجلس بلدية تكون مهمته الإشراف على مشروعات الموازنة التشاركية، كما يقدم توصيات بخصوص الموازنة النهائية، وبعد الموافقة النهائية على الموازنة السنوية من قبل المواطنين المشاركين يتم إرسالها للهيئة التشريعية للبلدية لإقرارها (Wampler, 2007, p. 26).

ويمكن إجمال الخطوات السابقة في ثلاث مراحل رئيسية، المرحلة الأولى هي مرحلة التداول، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التفاوض، وتتمثل المرحلة الأخيرة في مرحلة الرقابة، وفي مرحلة التداول يشارك المواطنون في مجالس لاتخاذ قرارات بشأن الأولويات الاستثمارية لمناطقهم، ولإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثلين عنهم والذين تكون مهمتهم الدفاع عن قرارات هذه المجالس في مواجهة الحكومات المحلية، أما مرحلة التفاوض فتتم بين الحكومات المحلية وهؤلاء الممثلين وذلك لتحديد خطة استثمار المدينة، وفي المرحلة الأخيرة يقوم ممثلو المواطنين بالرقابة على تطبيق الخطة الاستثمارية (Aragones and Sánchez-Pagés, 2005, pp. 3,4).

وعلى ذلك النحو توفر الموازنة التشاركية عدة أنماط من المشاركة الأول هو تشارك المعلومات حيث توفر الدولة معلومات عن الموازنة والسياسات العامة أمام المواطنين، أما ثاني هذه الأنماط فيتمثل في التشاور حيث تقوم الدولة بإنشاء آليات مثل المسوح الاستقصائية والمنتديات والمجالس لتجميع معلومات عن اختيارات المواطنين وتفضيلاتهم، أما النمط الثالث من المشاركة فيتمثل في صنع القرار حيث يعد المواطنون في ظل الموازنة التشاركية فاعلين أساسيين في عملية

صنع القرار، ويتمثل النمط الرابع في الرقابة، حيث توفر الموازنة التشاركية للمواطنين رقابة مباشرة على عملية تخصيص الموارد المالية، وتطبيق السياسات (Fölscher, 2007, p. 47). وتحقق الموازنة التشاركية آثارًا إيجابية لمختلف الأطراف والفاعلين وهو ما يدفعهم للمشاركة فيها وتأييد عملياتها، وتتباين دوافع الأطراف المشاركين في برامج الموازنة التشاركية، فالحكومات المحلية تعمل على تطبيق الموازنة التشاركية لترسيخ شعبيتها وتعزيز شرعيتها، ويشارك المواطنون في هذا النمط من الموازنة، إذ تزيد مشاركتهم من وصولهم لأنشطة صنع القرار كما تمكنهم من الحصول على المعلومات، كما تزيد مشاركتهم من جودة الخدمات المقدمة لهم، أما منظمات المجتمع المدني فتوفر المشاركة في برامج الموازنة التشاركية لها الفرصة لحشد المواطنين، كذلك فإن رجال الأعمال قد يشاركون أيضًا في هذه البرامج إذ أن مشاركتهم تعزز من الشفافية وتعمل على الحد من الفساد (Wampler, 2007, pp. 39-43).

ويمكن بناء على ما سبق تعريف الموازنة التشاركية بأنها إحدى آليات الديمقراطية التشاركية والتي يتمكن من خلالها المواطنون من التأثير على عملية صنع الموازنة وذلك من خلال تحديد أولويات الإنفاق، وهو ما يمكنهم من تقرير مخصصات الميزانية، كما يراقبون تنفيذ هذه المخصصات وذلك كله على المستوى المحلي.

المبحث الثاني

دور الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين (تحليل نظري)

1- دور الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين

تلعب الموازنة التشاركية دورًا مهمًا في تمكين المواطنين وذلك من خلال عدة آليات تتمثل في دعم مشاركة المواطنين، وترسيخ رقابة المواطنين على السلطة، وتحقيق العدالة الاجتماعية (Wampler, 2012, pp. 3-8).

أ- تعزيز مشاركة المواطنين

تقدم الموازنة التشاركية نموذجًا للمشاركة النشطة والتداول والذي يسمح بالتشاور بين المواطنين بعضهم البعض وبين المسؤولين الحكوميين بخصوص تخصيص الموارد العامة واستخدام السلطة، ويعمل ذلك على ترسيخ مشاركة المواطنين، إذ تمكن إجراءات وعمليات الموازنة التشاركية

المواطنين الذين لم يكن لديهم قدرة على الوصول لمواقع السلطة والفئات المهمشة من النفاذ لآليات صنع القرار، ويمكن للمواطنين في إطار هذه العمليات والإجراءات من التعرف على القضايا والمطالب من جانب الفاعلين الآخرين (Wampler, 2012, pp. 3-8).

ب- ترسيخ رقابة المواطنين على السلطة

تشير الدراسات الإمبريقية التي قامت على إجراء مقابلات مع بعض المواطنين الذين شاركوا في الموازنة التشاركية في مدينة نيويورك إلى أن الموازنة التشاركية من وجهة نظر المواطنين جعلت عملية صنع القرار أكثر شفافية، ووفرت آليات لمساءلة الحكام ومحاسبتهم، كما وفرت معلومات للمواطنين عن كيفية عمل الحكومة وإجراءات صنع القرار داخلها، وجعلت من السهل الوصول للمسؤولين الحكوميين بسهولة، ويشير بعض المواطنين ممن تمت مقابلتهم إلى أنه قبل تطبيق الموازنة التشاركية كان يُنظر للمسؤولين الحكوميين باعتبارهم تجار سلطة على حساب تحقيق المصلحة العامة، وأشار مواطنون آخرون ممن تمت مقابلتهم إلى أن الموازنة التشاركية جعلت المسؤولين المنتخبين خاضعين للمساءلة (Swaner, 2017, p. 102).

ج- تحقيق العدالة الاجتماعية

توفر الموازنة التشاركية الفرصة لشمول فاعلين ومواطنين بأهداف مختلفة عن أهداف السياسيين، إذ يسعى المواطنون المشاركون في برامج الموازنة التشاركية لإعادة توزيع الإنفاق العام في صالح المواطنين الأكثر احتياجًا على عكس السياسيين الذين يسعون للسيطرة والتحكم في عمليات الموازنة ومصادرها المالية لأغراض تتعلق بالمحسوبية والزبائنية، وفي ظل هذا الاختلاف من المتوقع أن تبدل الموازنة التشاركية من نتائج الميزانية، إذ تعمل مشاركة المواطنين على تبديل حسابات الموازنة التقليدية وتقلل من المحسوبية في الموازنات العامة (Calabrese et al, 2020, p. 1385).

حيث تعمل الموازنة التشاركية على الجمع بين المسؤولين المنتخبين والمواطنين لمناقشة تخصيص الإنفاق العام، وبالتالي تمثل منتدى للحصول على معلومات بخصوص تفضيلات المواطنين واحتياجاتهم الأمر الذي يمكن معه صياغة مكونات الإنفاق العام لتتوافق مع هذه التفضيلات، وبالتالي توفر الموازنة التشاركية فرصة لإيصال صوت المواطنين المهمشين والطبقات الفقيرة الأمر الذي يمكن معه تحقيق العدالة الاجتماعية (Gonclaves, 2014, p. 102). وتشير

الدراسات الإمبريقية التي أجريت في 220 مدينة برازيلية إلى أن تطبيق الموازنة التشاركية نتج عنه زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية وانخفاض معدلات الفقر وهو ما انعكس بدوره على تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تم تحويل نسبة معتبرة من الإنفاق العام من خدمة الأغنياء إلى خدمة الفقراء (Calabrese et al, 2020, p. 1385).

ويمكن القول بناء على ما سبق إن الموازنة التشاركية تمثل آلية من آليات الديمقراطية التشاركية يمكن من خلالها تحقيق تمكين المواطنين وذلك من خلال تعزيز مشاركتهم في عملية صنع القرار، وجعل المسؤولين المنتخبين مساءلين أمام المواطنين، وتقليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الموجود في المجتمع.

2- محددات دور الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين

يرتبط نجاح الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين بالعديد من المحددات، ويمكن القول إن هناك ثلاث محددات رئيسية هي الإرادة السياسية ودور منظمات المجتمع المدني والقواعد المنظمة للموازنة التشاركية، ونعرض هنا لهذه المحددات بالتفصيل.

أ- الإرادة السياسية

يتطلب نجاح الموازنة التشاركية إيمان القادة السياسيين بأهميتها وفعاليتها كألية لتمكين المواطنين، فقد أدى إيمان السياسيين المنتمين لحزب العمال واليسار بشكل عام في البرازيل بجدوى الموازنة التشاركية ودعمهم لها في نجاحها هناك، ولما خسر التحالف اليساري في انتخابات عام 2004 شهدت برامج الموازنة التشاركية أزمات كبيرة، وعندما تولت حكومات جديدة مسؤولية الحكم في عام 2004 تم تطبيق الموازنة التشاركية، ولكن صورياً (Spada, 2009). ويلعب حاكم المدينة الدور الأهم في ذلك، إذ يعد دعم حاكم المدينة محددًا رئيسيًا من محددات نجاح الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين، فدعم حاكم المدينة لتفويض السلطة يساهم في نجاح برامج الموازنة التشاركية، ففي ظل الموازنة التشاركية يقوم حكام المدن بعمل قرارات محسوبة بخصوص مستوى السلطة الذين يرغبون في تفويضه، كذلك فالإدارات التنفيذية في المدينة تعد مسؤولة عن اتخاذ قرارات بخصوص تطبيق المشروعات التي تم اختيارها من قبل المشاركين في الموازنة التشاركية ل يتم تطبيقها (Wampler, 2007, pp. 35,36). ويتباين مستوى دعم حاكم المدينة من حالة لأخرى، ويثور هنا التساؤل عن العوامل التي تدفع حاكم المدينة لدعم الموازنة التشاركية.

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تدفع حاكم المدينة لدعم الموازنة التشاركية الأول أنها تمثل وسيلة يمكن من خلالها للمسؤولين الحكوميين تمكين قواعدهم السياسية من ممارسة الديمقراطية من خلال دورهم المباشر في عملية صنع القرار الحكومي، أما ثاني هذه العوامل فيتعلق بأن حاكم المدينة يستخدم الموازنة التشاركية كآلية للوصول إلى المجتمع المدني والأشخاص الأكثر نشاطاً فيه، إذ تمنح الموازنة التشاركية نفاذاً مباشراً لحكام المدينة للوصول لقادة المجتمعات المحلية، وبالتالي تمثل منتدى يمكن من خلاله لحكام المدن استكشاف مشكلات المجتمعات المحلية الأكثر إلحاحاً، وبالتالي يمكن القول إن الموازنة التشاركية وبرامجها تعد أداة للتجديد السياسي. أما ثالث هذه العوامل فيتمثل في رغبة المسؤولين الحكوميين في تطوير صورة ذهنية لأحزابهم باعتبارها تدعم التغيير الذي يؤثر إيجابياً على العملية الديمقراطية ويساعد في القضاء على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الموجود في المجتمع (Wampler, 2008, p. 67).

ب- دور المجتمع المدني

يشير هذا المحدد إلى دور منظمات المجتمع المدني بخصوص الموازنة التشاركية، ويستلزم ذلك وجود تعاون بين هذه المنظمات والمواطنين، كذلك لا بد من انخراطهم في نمط تشاوري، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا افترقت إجراءات الموازنة التشاركية للتوافق والتعاون سيؤدي ذلك إلى إضعافها، حيث ستتحول في هذه الحالة من منتدى تشاوري يركز على مشكلات المواطنين وي طرح حلولاً بصددها إلى فضاء سياسي تسعى الجماعات المتنافسة للسيطرة عليه والتحكم فيه (Wampler, 2007, p. 38).

ج- القواعد المنظمة للموازنة التشاركية

لنجاح الموازنة التشاركية لا بد أن يحصل المواطنون على الحق في صناعة قرارات السياسة التي تؤثر على مجتمعاتهم، كذلك يجب أن يتمتع المواطنون بسلطة صناعة القرار بشكل مستقل عن مكتب حاكم المدينة، كذلك فإنه إذا كان مستوى السلطة الذي يتمتع به المواطنون ضعيفاً ستكون نتائج الموازنة التشاركية ضعيفة، ولو شارك المواطنون في الاجتماعات الخاصة بالموازنة التشاركية دون صناعة أية قرارات معتبرة ستفقد الموازنة التشاركية قيمتها كإطار مؤسسي يعمل على تمكين المواطنين (Wampler, 2007, p. 39).

وبالتالي فإنه من المتوقع أن تنجح الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين في الحالات التي تتمتع فيها بتأييد حاكم المدينة، وفي ظل مجتمع مدني قوي، وفي ظل قواعد الموازنة التشاركية التي تتيح للمواطنين سلطة صنع القرار بشكل فعلي.

المبحث الثالث

الدراسة التطبيقية

يحلل هذا الجزء من الدراسة دور الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين ومحددات هذا الدور بالتطبيق على حالتي الدراسة، وقد تم اختيار حالتي بورتو أليغري وريو كلارو في البرازيل، إذ تم تطبيق الموازنة التشاركية في بورتو أليغري في عام 1989 واستمرت في تطبيق برامج هذه الموازنة حتى اليوم، في حين تم تطبيق برامج الموازنة التشاركية في ريو كلارو في عام 1997.

1- دور الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين

تتناول الدراسة هنا دور الموازنة التشاركية في تعزيز مشاركة المواطنين، وترسيخ رقابتهم على السلطة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك في مدينتي بورتو أليغري وريو كلارو في البرازيل.

أ- دور الموازنة التشاركية في تعزيز مشاركة المواطنين

في مدينة بورتو أليغري، أدى انخراط المواطنين بشكل مباشر في عملية صنع القرار وإقرار السياسات العامة إلى تعزيز مشاركتهم، إذ أعطت الموازنة التشاركية المواطنين سلطة اتخاذ قرارات بشأن السياسات العامة، وأعمال عامة محددة، إلى جانب ذلك تمتع المواطنون بإمكانية الوصول لمعلومات فنية ومالية تساعدهم أثناء عملية صنع القرار، وقد تمت إتاحة هذه المعلومات بشكل واضح وسهل الفهم ولذلك توفرت معلومات أساسية عن موضوعات مثل الإيرادات الضريبية وخدمة الدين ومخصصات الميزانية، كذلك فقد تم تخصيص رقم تتبع لكل مشروع يتم اختياره من قبل المواطنين المشاركين، ويمكن من خلال هذا الرقم لجميع الأطراف معرفة الوضع الحالي للمشروع (Wampler, 2004, pp. 88-90). كذلك فقد زاد عدد المواطنين المنخرطين في صنع الموازنة على المستوى المحلي من أقل من 1000 مواطن إلى ما يزيد عن 40000 مواطن وذلك خلال عقد التسعينيات إلى جانب ذلك فقد زاد عدد منظمات المجتمع المدني إلى الضعف وذلك بسبب اعتقاد المواطنين في أهمية مشاركتهم (Goldfrank, 2002, p. 307)، وتشير الملاحظة إلى حدوث تغيير في تصور المواطنين المشاركين في الموازنة التشاركية عن كيفية حصولهم على السلع والخدمات العامة، فقبل تطبيق الموازنة التشاركية أشار 69% من الأفراد الذين تم استطلاع آرائهم إلى قدرتهم على الحصول على السلع والخدمات العامة (54% منهم أشاروا إلى تحقيق ذلك من خلال الحشد، بينما أشار 41% إلى الحصول على السلع العامة من خلال وساطة المسؤولين)، بينما وصلت هذه النسبة إلى 90% بعد تطبيق الموازنة التشاركية ولكن من خلال إطار مؤسسي، كما أشار 74% من المستطلع آرائهم عن عدم الحاجة لتدخل المسؤولين للحصول على السلع العامة، وهو ما يعكس أن الموازنة التشاركية في بورتو أليغري أدت إلى القضاء على الزبائنية

السياسية التي كانت تحكم عملية توزيع الموارد العامة لفترة طويلة في المدينة (Wampler and Avritzer, 2004, pp. 305–306).

على النقيض من ذلك ومع الأخذ في الاعتبار أنها لم تكن تمثل أولوية كبيرة للحكومة، لم تؤد الموازنة التشاركية في ريو كلارو إلى تعزيز مشاركة المواطنين بسبب محدودية عدد المشاركين وافتقاد النقاشات بينهم إلى الجدية المطلوبة، حيث شارك عدد محدود من المواطنين في عدد قليل من المشروعات، كذلك فإن معظم المشاركين لم يقيم بحضور غير اجتماع واحد، وعلى الرغم من اختيار 120 مندوب، إلا أن معظمهم لم يحضر سوى اجتماع إضافي آخر (Wampler, 2007, pp. 170–171)، أي أن المواطنين لم يشعروا بأنهم يملكون الحق في المشاركة وبالتالي لم تتطور الموازنة التشاركية إلى منتدى مؤسسي يمكن من خلاله للمواطنين اتخاذ قرارات مهمة أو ممارسة حقوقهم السياسية (Holdo, 2020, p. 1360).

وتشير الدراسات الإمبريقية التي اعتمدت على استطلاع رأي المندوبين المشاركين في برامج الموازنة التشاركية في بورتو أليغري إلى أن 63% من المندوبين المشاركين رأوا أنهم مارسوا السلطة في صنع قواعد الموازنة التشاركية بينما كانت هذه النسبة في ريو كلارو 24%، كما بلغت نسبة المندوبين الذين أشاروا إلى ممارستهم سلطة تعريف أولويات الموازنة التشاركية 75% في بورتو أليغري في حين كانت هذه النسبة في ريو كلارو 10%، ووصلت نسبة المندوبين الذين رأوا أنهم مارسوا سلطة تحديد المشروعات، وإضافة الموارد المالية اللازمة إلى 85%، و50% على التوالي في بورتو أليغري بينما وصلت هذه النسبة إلى 47% و22% في ريو كلارو على التوالي (Wampler, 2007, pp. 111, 153)، ويعكس ارتفاع النسب السابقة إدراك المواطنين والمندوبين المشاركين في بورتو أليغري لدور الموازنة التشاركية في تعزيز مشاركتهم، على النقيض من ذلك يشير انخفاض هذه النسب في ريو كلارو إلى إدراك المواطنين والمندوبين لعدم جدوى برامج الموازنة التشاركية في تعزيز مشاركتهم.

ب- دور الموازنة التشاركية في ترسيخ رقابة المواطنين على السلطة

ساهمت الموازنة التشاركية في ترسيخ رقابة المواطنين على السلطة في بورتو أليغري، وذلك بسبب ما تتيحه الموازنة التشاركية من إدماج المواطنين في أجهزة صنع القرار ولقد انعكس ذلك في زيادة الشفافية، كما مكنت الموازنة التشاركية المواطنين من الضغط على الحكومة وذلك حتى تقوم بتغيير السياسات العامة وبما يحقق مصلحة المواطنين (Wampler, 2004, pp. 88–90). في مقابل ذلك لم تؤد الموازنة التشاركية في ريو كلارو إلى ترسيخ الرقابة على السلطة، حيث لم تتحقق المساءلة المجتمعية، ويرجع ذلك إلى أن المشاركين لم يخرطوا في اجتماعات ونقاشات جادة، ولم تقوم الحكومة بتوفير معلومات للمشاركين، كذلك لم يستطع المشاركون اتخاذ قرارات ملزمة

تجبر الحكومة على تنفيذ اختيارات السياسة التي يتبنوها (Wampler, 2007, p. 171). وتنبه الدراسات الإمبريقية إلى أن نسبة المندوبين في بورتو أليغري الذين اعتقدوا أنهم يملكون السلطة لإيقاف المشروعات كانت 61% بينما لم تتخط هذه النسبة في ريو كلارو 3%، كذلك وصلت نسبة المندوبين الذين أشاروا لقدرتهم على الرقابة على الحكومة في بورتو أليغري إلى 85%، في حين كانت هذه النسبة في ريو كلارو 43% (Wampler, 2007, pp. 111, 153).

ج- دور الموازنة التشاركية في تحقيق العدالة الاجتماعية:

أدى تطبيق الموازنة التشاركية في بورتو أليغري إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية خاصةً أوضاع الطبقات الأكثر فقراً، إذ زادت النسبة المخصصة من الموازنة العامة للاستثمار من 2% في عام 1989 إلى 20% في عام 1994، كما زادت معدلات الضرائب المحصلة ويعكس ذلك تزايد شرعية الحكومة. كذلك فإن الاستثمار في المناطق الأكثر فقراً تخطى الاستثمار في المناطق الأكثر ثراءً، كذلك زادت نسبة الأفراد الذين يحصلون على ماء نظيف من 75% في عام 1988 إلى 98% في عام 2001، وارتفعت نسبة الأفراد المتمتعين بخدمات الصرف الصحي من 46% إلى 98% في نفس الأعوام، كذلك من الملاحظ أنه في كل عام يتم رصف من 20 إلى 25 كيلو متر تم معظمها في المناطق الفقيرة، كما تحسنت المؤشرات الخاصة بالإسكان بالنسبة للفقراء ففي الفترة من 1986-1988 قُدمت مساعدات لنحو 1714 عائلة، بينما في الفترة من 1992-1995 بلغ عدد العائلات التي تم تقديم مساعدات لها 28862 عائلة (Baicchi, 2001, p. 48). كذلك قدمت الحكومة المحلية في بورت أليغري مجموعة من البرامج في مجال الإسكان ترتب عليها تحسن الأوضاع السكنية للمواطنين الأكثر فقراً ففي الفترة من 1989 حتى 1996 استقادت أكثر من 27000 عائلة تعيش في مناطق عشوائية من هذه البرامج، وبصفة عامة قامت الحكومة ببناء عدد كبير من المنازل في عقد التسعينيات، فخلال الفترة من 1989 حتى عام 2000 تم بناء 11513 وحدة سكنية وذلك بالمقارنة بـ 901 وحدة سكنية فقط في الفترة من 1986 حتى عام 1988 (Goldfrank, 2002, p. 294)، على النقيض من ذلك لم تؤد الموازنة التشاركية في ريو كلارو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية فلم تقم بدور يذكر في التغلب على الشعور بالاغتراب والعجز الذي تشعر به الطبقات الدنيا (Wampler, 2007, p. 171).

في ضوء ما سبق يمكن القول إن الموازنة التشاركية نجحت في تمكين المواطنين في بورتو أليغري حيث عززت من مشاركتهم وساهمت في ترسيخ رقابتهم على السلطة وتحقيق العدالة الاجتماعية، بينما لم تسهم الموازنة التشاركية في ريو كلارو في تعزيز مشاركة المواطنين ولا ترسيخ رقابتهم على السلطة، كما لم تؤثر على تحقيق العدالة الاجتماعية، ويرتبط هذا التباين بين الحالتين بوجود محددات تساهم في تفعيل دور الموازنة التشاركية.

2- محددات دور الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين

أ- الإرادة السياسية

في ظل حكم حزب العمال لمدينة بورتو أليغري، قدمت الحكومات المحلية دعماً سياسياً ومؤسسياً كبيراً للموازنة التشاركية خاصةً في ظل أول ثلاث حكومات التي قاد أولها أوليفيو دوترا في الفترة من 1989 حتى عام 1992، وقاد ثاني حكومة تارسو جينرو في الفترة من عام 1993 حتى عام 1996 وقاد ثالثها راؤول بونت من عام 1997 حتى عام 2000، ومن الملاحظ أن هذه الإدارات المختلفة عملت على التصرف وفقاً للأولويات التي فرضتها الموازنة التشاركية، ووفقاً لإحدى الدراسات التي قدمتها منظمة غير حكومية فإن معدل استكمال مشروعات الموازنة التشاركية خلال الفترة من عام 1992 حتى عام 1999 بلغ في المتوسط 97% (Melgar, 2014, p. 128). وقد اتضح هذا الدعم الكبير من قبل حكومة المدينة في ظل قيادة تارسو جينرو الذي تم انتخابه عام 1992 كعمدة لمدينة بورتو أليغري، وتشير الملاحظة إلى دعمه الكبير لبرامج الموازنة التشاركية، فقد دعا رؤساء البلديات إلى تكريس جهودهم للاستجابة لمطالب المواطنين المشاركين في برامج الموازنة التشاركية، كما طالبهم بتقديم عناصر جديدة للعملية التي تتضمنها الموازنة التشاركية، وفي عام 1993 قدم مشروعاً جديداً تكون من سلسلة من المجالس وذلك لمناقشة أهداف التنمية الحضرية في المدينة، أما نائبه راؤول بونت فقد وجه أعضاء الوزارة لمقابلة قادة منظمات المجتمع المدني بشكل شخصي والتنسيق والتعاون معهم بصدد برامج الموازنة التشاركية كما حذر من البيروقراطية والروتين، ونتيجة لذلك عقد مسؤولو المدينة سلسلة من الاجتماعات مع قادة الاتحادات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية (Goldfrank, 2002, p. 239)، على النقيض من ذلك، افتقدت الموازنة التشاركية في ريو كلارو للإرادة السياسية اللازمة لإنجاحها، إذ اتسم تأييد حاكم هذه المدينة للموازنة التشاركية بالضعف، فكانت الموازنة التشاركية جزءاً من مشروعات إصلاحية تم تبنيها في المدينة، ولكن كان الدعم المالي والتنظيمي محدوداً، كذلك من الملاحظ أن المفوضين تفاوضوا بخصوص 30% فقط من كل مشروعات الإنفاق الاستثماري الجديدة، وقد مثل ذلك 1.3% فقط من الموازنة الإجمالية، كذلك في التنفيذ تم تطبيق عدد أقل من المشروعات التي تم التفاوض بشأنها. كما تكون المشروع من عضوين فقط وهو ما يؤكد الانقراض لعملية داخلية تعمل على الانتقال من مراحل التخطيط إلى تطبيق مشروعات الموازنة التشاركية. كذلك فقد كان عدد الاجتماعات المخصصة لمناقشة برامج الموازنة التشاركية والتي تدعمها الحكومة قليلاً، فقد تم تقسيم المدينة إلى 16 منطقة مع تنظيم اجتماع واحد فقط في العام لكل منطقة (Wampler, 2007, pp. 164-165).

ب- دور المجتمع المدني

تتميز بورتو أليغري بوجود مجتمع مدني قوي وتعود بداياته إلى السنوات الأخيرة في الحكم العسكري الذي شهدته البرازيل، وقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في نجاح الموازنة التشاركية هناك، وجدير بالملاحظة أن مؤسسات المجتمع المدني المختلفة في هذه المدينة انضوت تحت لواء منظمة جامعة عرفت بـ *The Union of Neighborhood Associations of Porto Alegre (UAMPA)* (Ryan, 2014, p. 18)، كذلك من الملاحظ أن عددًا من التغييرات التي لحقت بالموازنة التشاركية جاءت نتيجة ضغوط من قادة المجتمع المدني ومطالبتهم بدور أكبر للمشاركين في الموازنة التشاركية (Goldfrank, 2002, p. 240). على العكس من ذلك يعد المجتمع المدني في ريو كلارو ضعيفًا، إذ أن هناك عدد محدود من التنظيمات والاتحادات التي ينضم إليها المواطنون، وتشير الدراسات الإمبريقية إلى انخفاض انخراط المواطنين في أنشطة منظمات المجتمع المدني في المدينة. إذ أشار 36% فقط من المواطنين الذين تم استطلاع آرائهم في الدراسات الاستقصائية إلى انخراطهم في تنظيمات المجتمع المدني وهو ما أدى إلى ضعف هذه التنظيمات، إلى جانب ذلك اتسمت تنظيمات المجتمع المدني هناك بالطابع الزبائني دون التعبير الحقيقي عن المجتمع، كذلك لم تعمل هذه التنظيمات على تطوير الموازنة التشاركية كإطار مستقل لصنع القرار، كما كانت النقاشات مقيدة لمجموعات صغيرة من المشاركين، ولم تتم إتاحة المعلومات الكافية والكفيلة بتعزيز مشاركة المواطنين، ونتج عن ذلك اعتماد المشاركين على التقارير الفنية الرسمية الحكومية (Wampler, 2007, pp. 166-168).

ج- القواعد المنظمة للموازنة التشاركية

في مدينة بورتو أليغري وخلال مرحلة إدارة دوترا تم قبول كل المقترحات التي تم إقرارها من قبل المشاركين بصرف النظر عن مدى قابليتها للتنفيذ فنيًا، لكن خلال إدارة جينرو بدأ مسؤولو المدينة في تجاهل عدد من المقترحات التي اعتبروها غير قابلة للتنفيذ، وهو ما اعتبره المشاركون تقييدًا لسلطتهم في صنع القرار، وكرد فعل على ذلك وافقت الإدارة على نشر مجموعة من القواعد التي يتم بناءً عليها الموافقة على المقترحات، وفي عام 1994 تمت للمرة الأولى طباعة وتوزيع هذه القواعد على المشاركين وذلك بهدف إضفاء الشفافية على القرارات الفنية وتوفير المعلومات الضرورية اللازمة للمشاركين لدعم قدرتهم على اقتراح مشروعات قابلة للتنفيذ (Goldfrank, 2002, p. 241). ومن الملاحظ أن قواعد تصميم برامج الموازنة التشاركية التي اتسمت بالانفتاح أدت إلى ارتفاع عدد المشاركين فيها إلى 20 ألف مواطن في عام 2004 في حين كان عدد المشاركين في عام 1994 ألف شخص فقط، ويمكن القول إجمالاً إن تصميم الموازنة التشاركية

وفرت للمواطنين قناة مباشرة للمواطنين للوصول إلى مطالبهم من حكومة المدينة، كذلك فقد عمل المفوضون المشاركون على تمثيل المواطنين بشكل مباشر وكانوا مسؤولين أمامهم (Goldfrank, 2002, pp. 244-249). أما في مدينة ريو كلارو فقد تم تقسيم المدينة إلى 16 منطقة وتطبق كل منطقة مشروع واحد من مشروعات الموازنة التشاركية والذي من الممكن أن يتم تضمينه في الموازنة، ولكن من الملاحظ أن آليات عمل الموازنة التشاركية تحولت لمنتدى يفتقد للقدرة الحقيقية على صنع القرار ويقتصر دوره على مجرد النقاش فقط، كذلك ففي ظل انعقاد الاجتماع الخاص بكل منطقة لمرة واحدة في العام، فإن انخراط المواطنين في برامج الموازنة كان مقيداً بهذا الاجتماع، بالإضافة لذلك افتقدت هذه الاجتماعات - كما سبقت الإشارة - للمعلومات اللازمة والكفيلة بتعزيز مشاركة المواطنين وتمكينهم (Goldfrank, 2002, pp. 169-170).

الخاتمة

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن دور آليات الديمقراطية التشاركية في تمكين المواطنين من خلال التطبيق على دور الموازنة التشاركية كأحد آليات هذه الديمقراطية في تحقيق تمكين المواطنين ومحددات هذا الدور. وقد بدأت الدراسة بتعريف الديمقراطية التشاركية وانتهت إلى تعريفها بأنها مجموعة من الآليات المؤسسية التي تستهدف انخراط المواطنين بشكل مباشر في عملية صنع القرار السياسي بهدف تمكينهم وذلك على النقيض من الشكل النيابي للديمقراطية الذي يقوم على اختيار ممثلين أو نواب عن المواطنين. وعرفت الدراسة بالتفصيل بأهم آليات الديمقراطية والتي تمثلت في هيئات المحلفين الوطنية، ومجالس المواطنين، والموازنة التشاركية. ولتحليل دور الموازنة التشاركية في تمكين المواطنين اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين حالتي بورتو أليغري وريو كلارو في البرازيل. وفي إطار هذه المقارنة تم تطبيق تصميم النظم الأكثر تشابهاً الذي يعتمد على مقارنة بين حالات تتشابه في عدد من الخصائص، بينما تختلف في عوامل معينة يتم الاعتماد عليها في تفسير التباين بين هذه الحالات. وقد خلصت الدراسة في الإطار النظري إلى أن الموازنة التشاركية تلعب دوراً مهماً في تمكين المواطنين وذلك من خلال عدة آليات هي تمكين المواطنين من المشاركة وترسيخ رقابة المواطنين على السلطة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وأشارت الدراسة إلى أن نجاح الموازنة التشاركية في تحقيق تمكين المواطنين يرتبط بعدة محددات هي الإرادة السياسية ودور المجتمع المدني والقواعد المنظمة للموازنة التشاركية.

وفي الإطار التطبيقي انتهت الدراسة إلى نجاح الديمقراطية التشاركية في تمكين المواطنين في مدينة بورتو أليغري وفشلها في تحقيق ذلك في مدينة ريو كلارو، حيث أدى تطبيق الموازنة

التشاركية في بورتو أليغري إلى تعزيز مشاركة المواطنين، إذ انخرط المواطنون بشكل مباشر في عملية صنع القرار وإقرار السياسات العامة وأعطتهم آليات عمل الموازنة التشاركية سلطة اتخاذ القرار بشأن سياسات عامة، على النقيض من ذلك لم تؤد الموازنة التشاركية إلى تعزيز مشاركة المواطنين في ريو كلارو بسبب محدودية عدد المشاركين.

وانتهت الدراسة إلى أن تطبيق الموازنة التشاركية ترتب عليه ترسيخ رقابة المواطنين على السلطة في بورتو أليغري حيث عملت الموازنة التشاركية على إدماج المواطنين في عملية صنع القرار، وساهمت في تمكين المواطنين من ممارسة الضغط على الحكومة، الأمر الذي ترتب عليه تغيير الحكومة لسياساتها العامة، على عكس ذلك فشلت الموازنة التشاركية في تحقيق ذلك في ريو كلارو. وأشارت الدراسة إلى مساهمة الموازنة التشاركية في تحقيق العدالة الاجتماعية في بورتو أليغري حيث ترتب عليها تحسن أوضاع الفئات الأكثر فقراً، في حين لم تسهم الموازنة التشاركية في تحقيق العدالة الاجتماعية في ريو كلارو.

وخلصت الدراسة إلى أن الإرادة السياسية ودور المجتمع المدني القوي والقواعد المنظمة للموازنة التشاركية ساهمت في نجاح الموازنة التشاركية في تحقيق تمكين المواطنين في بورتو أليغري، بينما أدى غياب الإرادة السياسية وضعف المجتمع المدني وقواعد الموازنة التشاركية المطبقة في ريو كلارو إلى فشل الموازنة التشاركية في تحقيق تمكين المواطنين. ففي بورتو أليغري، دعمت الحكومات المحلية برامج الموازنة التشاركية سياسياً ومؤسسياً، بينما لم يدعم حكام المدينة في ريو كلارو برامج الموازنة التشاركية.

كذلك تميزت بورتو أليغري بمجتمع مدني فعال ساهمت قياداته في تغييرات بالموازنة التشاركية، بينما كان المجتمع المدني في ريو كلارو ضعيفاً ولم يسهم بدور ملموس في برامج الموازنة التشاركية، كما تميزت القواعد المنظمة للموازنة التشاركية في بورتو أليغري بالانفتاح وهو ما ساهم في زيادة عدد المواطنين المشاركين في برامجها، في حين أدت القواعد المنظمة للموازنة التشاركية في ريو كلارو إلى فشلها في تحقيق تمكين المواطنين.

وإجمالاً يمكن القول إن آليات الديمقراطية التشاركية ومن بينها الموازنة التشاركية تلعب دوراً مهماً في تمكين المواطنين، فقد عملت الموازنة التشاركية على تمكين المواطنين في البرازيل وذلك في مدينة بورتو أليغري عبر تعزيز مشاركة المواطنين وترسيخ رقابتهم على السلطة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى توافر الإرادة السياسية التي دعمت الموازنة التشاركية ودور المجتمع المدني الإيجابي والقواعد المنظمة للموازنة التشاركية.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

1- دال، روبرت ، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000).

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

• Books:

1. Crosby, Ned, "citizens jury process for environmental decision making", in: Ken Sexton and others (eds), **Better Environmental Decisions: Strategies for Governments, Businesses, and communities** (Washington: Island press, 1999).
2. Elstub, Stephen, "Deliberative and Participatory Democracy", in: Andre Bächtiger, John S. Dryzek, Jane Mansbridge, and Mark Warren (eds), **The Oxford Handbook of Deliberative Democracy** (Oxford: Oxford University Press, 2018).
3. Fölscher, Alta, "Appendix: A Primer on Effective Participation", in: Anwar Shah (edt), **Participatory Budgeting** (Washington: The World Bank, 2007).
4. Fournier, Patrick et al, **When Citizens Decide: Lessons from Citizen Assemblies on Electoral Reform** (Oxford: Oxford University Press, 2011).
5. Landman, Todd, **Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction** (London and New York: Routledge, 2003).
6. Møller, Jørgen and Svend-Erik Skaaning, **Democracy and Democratization in Comparative Perspective: Conceptions, conjunctures, causes, and consequences** (London: Routledge, 2013).
7. Narayan, Deepa, **Empowerment and Poverty Reduction: A Sourcebook** (Washington: The International Bank for Reconstruction and Development/ The World Bank, 2002).
8. Nylen, William R., **Participatory Democracy Versus Elitist Democracy: Lessons from Brazil** (Hampshire: Palgrave Macmillan, 2003).
9. Smith, Graham, **Democratic Innovations: Designing Institutions for Citizen Participation** (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).
10. Smith, Graham and Corinne Wales, "Citizens' juries and deliberative Democracy", in: Maurizio Passerin d'Entreves (edt) **Democracy as Public Deliberation** (New York: Routledge, 2006).
11. Wampler, Brian, "A Guide to Participatory Budgeting", in: Anwar Shah (edt), **Participatory Budgeting** (Washington: The World Bank, 2007).
12. Wampler, Brian, **Participatory Budgeting in Brazil: Contestation, Cooperation, and Accountability** (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 2007).

• Periodicals:

1. Aragone` s, Enriqueta, and Santiago Sa´nchez-Page´ s, "A theory of participatory democracy based on the real case of Porto Alegre", **European Economic Review**, Vol. 53, (2009), p. 56-72.

2. Baiocchi, Gianpaolo, "Participation, Activism, and Politics: The Porto Alegre Experiment", **Politics & Society**, Vol 29, Issue 1, (2001), pp. 43-72.
3. Balderacchi, Claudio, "Problems and contradictions of participatory democracy: lessons from Latin America", **Contemporary Politics**, Vol. 22, No. 2, pp. 164-177.
4. Bherer, Laurence et al, "The participatory democracy turn: an introduction", **Journal of Civil Society**, Vol. 12, No. 3, (2016), pp. 225-230.
5. Cabannes, Yves, "Participatory budgeting: a significant contribution to participatory democracy", **Environment&Urbanization**, Vol, 16, No. 1, (April 2004), pp. 27-46.
6. Calabrese, Thad, et al, "Does Participatory Budgeting Alter Public Spending? Evidence From New York City", **Administration & Society**, Vol. 52, No.9, (2020), pp. 1382- 1409.
7. Cohen, Joshua and Fung Archon, "Radical Democracy", **Swiss Political Science Review**, Vol. 10, No. 4, (2004), pp. 23-34.
8. Dacombe, Rod & Phil Parvin, "Participatory Democracy in an Age of Inequality", **Representation**, Vol. 57, No. 2, (2021), p. 145-157.
9. de Souza, Santos Boaventura, "Participatory Budgeting in Porto Alegre: Toward a Redistributive Democracy", **Politics & Society**, Vol. 26, No.4 (Dec 1998), pp. 461-510.
10. Gonclaves, Sonia, "The Effects of Participatory Budgeting on Municipal Expenditures and Infant Mortality in Brazil", **World Development**, Vol. 53, (2014), pp. 94-110.
11. Hayward, Bronwyn, "The greening of participatory democracy: A reconsideration of theory", **Environmental Politics**, Vol. 4, No. 4, (1995), pp. 215- 236.
12. Hilmer, Jeffrey, "The State of Participatory Democratic Theory", **New Political Science**, Vol. 32, No. 1, (2010), pp. 43-63.
13. Holdo, Markus, "Contestation in Participatory Budgeting: Spaces, Boundaries, and Agency", **American Behavioral Scientist**, Vol. 64, No. 9, (2020), p. 1348- 1365.
14. Huitema, Dave, Corinne Cornelisse and Bouke Ottow, "Is the Jury Still Out? Toward Greater Insight in Policy Learning in Participatory Decision Processes—the Case of Dutch Citizens' Juries on Water Management in the Rhine Basin", **Ecology and Society**, Vol. 15, No. 1 (Mar 2010), pp. 300-304.
15. Jonathan Rose, "The Ontario Citizens' Assembly on Electoral Reform", **Canadian Parliamentary Review**, Vol. 30, No. 3, (2009), pp. 9-16.
16. Lindberg et al, "V-DEm: A New Way to Measure Democracy", **Journal of Democracy**, Vol. 25, No. 3 (July 2014), pp. 159-169.
17. Marquetti, Adalmir, et al, "Participatory Economic Democracy in Action: Participatory Budgeting in Porto Alegre, 1989–2004", **Review of Radical Political Economics**, Vol. 44, No. 1, (2012), pp. 62-81.
18. Melgar, Teresa, "A Time of Closure? Participatory Budgeting in Porto Alegre, Brazil, after the Workers' Party Era", **Journal of Latin American Studies**, 46, (2014), pp. 121-149.
19. Miller, Steven A., R. W. Hildreth and LaShonda M. Stewart, "The Modes of Participation: A Revised Frame for Identifying and Analyzing Participatory Budgeting Practices", **Administration & Society**, (2017), pp. 1255.

20. Pal, Michael, "The Promise and Limits of Citizens' Assemblies: Deliberation, Institutions and the Law of Democracy", **Queen's Law Journal**, Vol. 38, (2012), pp. 259-294.
21. Pateman, Carole, "Participatory Democracy Revisited", **Perspectives on Politics**, Vol. 10, No. 1, (2012), pp. 7-19.
22. Sintomer, Yves et al, Participatory Budgeting in Europe: Potentials and Challenges, **International Journal of Urban and Regional Research**, Vol. 32, No. 1, (2008), pp. 164-178.
23. Smith, Graham and Corinne Wales, "The theory and practice of citizens' juries", **Policy & Politics**, Vol. 27, No. 1, (1999), pp. 295-308.
24. Swaner, Rachel, "Trust Matters: Enhancing Government Legitimacy through Participatory Budgeting", **New Political Science**, Vol. 39, No.1, (2017), pp. 95-108.
25. Vitale, Denise, "Between deliberative and participatory democracy: A contribution on Habermas", **Philosophy & Social Criticism**, Vol. 32, No. 6, (2006), pp. 739-766.
26. Wampler, Brian and Leonardo Avritzer, "Participatory Public: Civil Society and New Institutionism Democratic Brazil", **Comparative Politics**, Vol. 36, No. 3 (Apr., 2004), pp. 291-312.
27. Wampler, Brian, "Expanding Accountability Through Participatory Institutions Mayors, Citi&s, and Budgeting in Three Brazilian Municipalities", **Latin American Politics and Society**, VOL. 46, No. 2, (2004), pp. 73-99.
28. Wampler, Brian, "Participatory Budgeting: Core Principles and Key Impacts", **Journal of Public Deliberation**, Vol. 8, No. 2, (2012).
29. Wampler, Brian, "When Does Participatory Democracy Deepen the Quality of Democracy? Lessons from Brazil", **Comparative Politics**, Vol. 41, No. 1 (Oct., 2008), pp. 61-81.
30. Ward, Hugh, et al, "Open Citizens' Juries and the Politics of Sustainability", **Political Studies**, Vol. 51, (2003), pp. 282-299.

• Dissertations:

1. Ryan, Matthew, **Advancing Comparison of Democratic Innovations: A Medium-N Fuzzy-Set Qualitative Comparative Analysis of Participatory Budgeting**, (PhD Thesis, University of Southampton, Politics and International Relations, 2014).
2. Goldfrank, Benjamin, **Urban Experiments in Citizen Participation: Deepening Democracy in Latin America**, (Ph.D Dissertation, University of California, Berkeley, 2002).

• Research Papers:

1. Aragonés, Enriqueta and Santiago Sánchez-Pagés, **A Model of Participatory Democracy: Understanding the Case of Porto Alegre**, Barcelona Economics Working Paper Series Working Paper no. 235, 2005.
2. Spada, Paolo, **The Economic and Political Effects of Participatory Budgeting**, paper Prepared for delivery at the 2009 Congress of the Latin American Studies Association, Rio de Janeiro, Brazil June 11-14, 2009.
3. World Bank's Empowerment Case Studies: **Participatory Budgeting in Brazil**, 2003 available at <https://documents1.worldbank.org/curated/en/600841468017069677/pdf/514180WP0BR0Bu10Box342027B01PUBLIC1.pdf>